

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

20 et 21/04/2013



الحسيمة

مائدة مستديرة حول الصحة العقلية

417786

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة مائدة مستديرة، اليوم، حول موضوع «واقع الصحة العقلية في ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان». ويندرج هذا اللقاء في إطار توصيات المجلس التي وردت في التقرير الموضوعاتي حول الصحة العقلية وحقوق الإنسان الذي صدر بتاريخ 11 شتنبر 2012. وسيشارك في هذا اللقاء ممثلو القطاعات المعنية (الصحة والعدل والسلطات المحلية) إلى جانب ثلة من الجامعيين والمتخصصين والفاعلين الجمعويين.



تغيير طبيعة مهمة المينورسو وتوظيف لحقوق الإنسان من أجل التشويش على تسوية ملف الصحراء

8/9380



قال مصطفى السحيمي، الأستاذ بجامعة محمد الخامس والمتخصص في العلوم السياسية إن المقترح الداعي إلى تغيير طبيعة مهمة بعثة المينورسو لا يعدو أن يكون مبادرة لتوظيف زاوية حقوق الإنسان من أجل التشويش على تسوية ملف الصحراء.

وأوضح السحيمي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذه المبادرة ليست إلا توظيفاً لهذا الملف (حقوق الإنسان...) في محاولة لإضعاف المواقف الدبلوماسية للمملكة والتي تعد قوية دائماً.

وأكد أن هذه المواقف يعززها مخطط الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، والذي يصفه المجتمع الدولي باستمرار بكونه مقترحاً ذا مصداقية وجدياً وواقعياً لحل هذا النزاع، وكذا الإصلاحات الكبرى التي قام بها المغرب في الميادين السياسية والدستورية وفي مجال حقوق الإنسان.

وفي نفس السياق، أبرز أن هذه المبادرة تفقد نجاعتها على اعتبار أن التدابير التي قام بها المغرب في هذا المجال ناجعة وعملياتية بشكل تام.

وأشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أقام فرعين جهويين بمدینتي العيون والداخلة يعتمدان سياسة الأبواب المفتوحة في وجه أي انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان.

واعتبر السحيمي أن تكليف المينورسو بمهمة رصد حقوق الإنسان مبادرة أحادية الجانب لا تنطبق مع روح التوافق والتشاور التي ينبغي التعامل بها مع بلد له سيادة كالمغرب، مشدداً على أنه أمر غير مقبول لأنه من سيادة المملكة، فبالنسبة للمحلل السياسي فإنه لا مجال لقبول

من جهة أخرى، أعرب السحيمي عن أسفه لإمكانية أن تمارس مؤسسة روبرت كينيدي، التي تشكل بعض مواقفها المناهضة بخصوص قضية الصحراء في مصداقيتها. ضغطاً في هذا الملف. يذكر أن نزاع الصحراء نزاع مفتعل فرض على المغرب من طرف الجزائر، والبوليساريو حركة انفصالية تدعمها السلطة الجزائرية تطالب بإحداث دولة وهمية في المغرب العربي. وأدى هذا الوضع إلى عرقلة جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل للنزاع يقوم على حكم ذاتي موسع في إطار سيادة المغرب واندماج اقتصادي وأمني جهوي.

إمكانية تواجد وحدة لتتبع حقوق الإنسان تابعة للمينورسو بالأقاليم الجنوبية تمارس وظيفة سيادية تعود قانونياً للدولة المغربية.

وأكد أنه لا مجال أيضاً لفرض مخطط للتسوية لا يحظى بالموافقة الرسمية للمغرب، وهو أمر يعرفه المجتمع الدولي جيداً.

واعتبر في الوقت ذاته أن هذه المبادرة تشكل مناسبة للمملكة للمضي بعيداً في تفعيل الجهوية المتقدمة التي تعتبر إلى جانب مخطط الحكم الذاتي حلولا ناجعة من شأنها تسوية المشاكل التي يطرحها هذا الملف على مستوى الهيئات الدبلوماسية.